

القاعدة في الدرس النحوي العربي بين الوصف التأويل

د/ لخضر بلخير
جامعة باتنة

Abstract:

This study follows an aspect of the ancient Arab grammarians approach, in dealing with the Arabic texts, which they took as a reference to establish the foundation for Arab science - study of the language- and also figuring out a grammatical theory in order to organize its structure, starting from description, passing by reasoning and argumentation down to interpretation - text interpretation-.

That's why interpretation is considered as the most noble goal of all studies and scientific projects, and sure though that the main motif in all history of the Arabic civilization which lead to the language organization, was ideological. This means that the Arabic grammar was in compliance with the Islamic religion in its origins, and mostly interested in changing the language not in the linguistic phenomenon itself.

المخلص :

يتتبع هذا البحث جانبا من منهج النحويين العرب القدماء في تعاملهم مع نصوص اللغة العربية ، التي اتخذوها مرجعية لوضع أسس علم العربية، وبناء نظرية نحوية تحاول تنظيم اللغة بعقلانية أ بنيتها انطلاقا من الوصف، مرورا بالتعليل والتأويل وصولا إلى التفسير؛ تفسير النص: (الحدث اللساني)، إذ التفسير أسمى أهداف كل مشروع علمي. ومن المؤكد أن حافز تنظيم اللغة وضبطها في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، كان حافزا عقائديا حضاريا ؛ أي أن النحو العربي كان امتثالا دينيا في أصل نشأته ، وموقفا من تغير اللغة (اللسان) وليس موقفا من الظاهرة اللغوية نفسها .

مدخل :

لم يكن أمام علماء العربية الأوائل مناص من تقنين العربية، صوتا وبنية وتركيبا، " انطلاقا من الاستعمال الحي الفصيح للعربية، تبرئة لأنفسهم براءة قاطعة من تهمة صنع قوانين للعربية ، غير مستندة إلى النصوص الماقبلية ، التي سبقت في الاستعمال الحي قوانينهم، ذلك أن النص القرآني المنزل بلسان العرب، نص فصيح معرب معجز، واستمداد القوانين النحوية والصرفية من النصوص الجاهلية، التي سبقت في الزمن النص القرآني الكريم، يجعل منها شاهدة شهادة صدق على أن النحاة لم يتصرفوا في إعراب النص القرآني، وإن تعددت قراءاته.¹

ولعل أقوى دليل على ذلك، ما نجده عند كثير من المفسرين من استئناسهم في تفاسيرهم بالشواهد الشعرية الجاهلية، لاعتقادهم الراسخ أن الشاهد اللغوي الجاهلي، شاهد على صحة البنية اللغوية للنص القرآني ، كما أنه شاهد على صحة القواعد التي استنبطها النحاة من تتبع كلام العرب الفصحاء، ممثلا في النصوص اللغوية الجاهلية خصوصا.²

إن القواعد إنما تبنى على النصوص: وليس العكس ، ذلك " أن أمثلة الكلام تكون أولا، وأن القواعد التي تصفها أو تفسرها تكون ثانيا. وإذن فقد تكلم العرب، كما تكلم غيرهم، قبل أن يضعوا قاعد كلامهم، ومعلوم أن امرأ القيس وأقرانه، قد تقدموا على سيويوه وأقرانه من هذه الجهة في الترتيب الزمني، ومن هذه الجهة في ترتب القواعد <على النصوص >³

أولا: الوصف (وصف النص الشاهد):

ما من شك في أن استقرار اللغة على الوجه الشامل الكامل، أمر لا يتأتى بحال ، بل هو متعذر تماما في الزمان والمكان ، فضلا عن كونه غير مطلوب بالضرورة لإقامة نموذج يقنن الظاهرة ويفسرها؛ ذلك أن العينة اللغوية، يمكن أن تكون جهة واحدة، ومن راوٍ واحد يحمل مواصفات النظام اللغوي لجماعة لغوية كاملة.⁴

كان بإمكان النحويين العرب اعتماد نص لغوي واحد، يمثل الأنموذج الأعلى، والمعيار الأمثل والأمتن للنص اللغوي المطلوب، ألا وهو نص القرآن الكريم، وما صح من

قراءته، غير أن أولئك العلماء كانوا قد ساروا على نهج أوسع وأعم، وجروا على درجة أعلى من الدقة و الضبط، عندما وسعوا من دائرة الأخذ والاستشهاد، فسمعوا ورووا عن جم غفير من أبناء الجماعة اللغوية، التي ترتضى عربيتها، ويُحال عليها الكذب أو الوضع، ولا يخالطها الفساد؛ فقد عمدوا إلى اختيار الزمان و المكان، طلبا للمستوى الأعلى من الأداء اللغوي الذي يبحثون عنه، وقد ظفروا به.⁵

ولعل أهم النصوص التي ظفر بها هؤلاء الدارسون واطمأنوا إليها، هي نصوص الشعر وما تمثله من لغة مثالية منتقاة، يطمئنون إلى دراستها والبناء عليها، والشعر من بين مستويات اللغة العالية، يسهل حفظه وله وقعه، لما فيه من نغم مؤثر، وإيقاع عذب جميل، وهو بذلك يمثل - في رأيهم ، أو رأي أكثرهم - الصورة اللغوية الأقرب إلى الصحة والسلامة والنقاء.⁶

لم يكن هذا وحسب، بل قد " ساد بين النحاة أن اللغة لا تؤخذ عن يعرف القراءة والكتابة، لأن معرفة القراءة والكتابة تؤدي إلى عدم الثقة بالسليقة والطبع في الأعراب والشعراء، وتبعدهم بذلك عن المثال الرفيع، الذي تعلق به النحاة، وهي بالنسبة للراوي منزلق إلى الخلط في الرواية، لما يشوبها من تصحيف وتحريف".⁷

لقد حرص علماء المصريين (البصرة والكوفة) على أن يكون مصدر النص اللغوي المطلوب للدراسة والتحليل، أفواه الأعراب الفصحاء من سكان البوادي خاصة، ولم يكن النص لديهم مجرد لغة يحصلون عليها كيفما اتفق، فما أهون ذلك عليهم لو أرادوه لأنفسهم ولدراستهم، إذ كان يحيط بهم من كل جانب، ممن يسمعون وهم يتواصلون في قضاء حوائجهم، لكن الأمر كان أهم من ذلك وأخطر، إذ هو مما يستحق العناية والحرص الشديد، للحصول على النموذج الأصح والأنقى، الذي لم تشبهه عيوب اللكنة أو العجمة، ولم تتحدر به أسنة السوق والعوام عن مراتب الفصاحة والبيان. يقول محمد عيد : " والمهم فيما نحن بصدده، أن الحرص على المشافهة والتواصي بها بين الدارسين والناطقين ، فيه توثيق للنقل وضبط للنطق، وأن هذا التوثيق وذلك الضبط، دعا إليهما التحرص الشديد فيما يدرس من نصوص اللغة، ليتحقق فيها الصحة والنقاء".⁸

الهدف من النص الشاهد (الشاهد النحوي) :

الشاهد النحوي شاهدٌ عدلٌ، يُستمد من زمنه، وطريق وصوله، ومكان قائله وثبوته بلفظه الأول، من غير تعديل أو تحريف أو تصحيف؛ فالعلاقات النحوية علاقات بين الألفاظ في الأصل، لا تدرك معانيها إلا بنظمها وتضامها في تراكيب مقصودة مفيدة دالة (نصوص).

ويهدف النحوي من وراء تلك النصوص المستقراة، والتي حرص على أن تكون النموذج الأصح والأفصح، إلى الاستدلال على صحة تلك القواعد التي دعتة إلى بنائها حاجات المجتمع الدينية والاجتماعية والحضارية. والقواعد النحوية التي نحن بصدد الحديث عنها، نوعان:

النوع الأول: تمثله القواعد الكلية العامة، وهي قواعد أصولية ثابتة بالضرورة، لا طراد ها وكثرة تواترها في نصوص اللغة، من ذلك قاعدة رفع الفاعل و المبتدأ، ونصب المفعول وشبهه، وجر المضاف ونحو ذلك. وقد ظهرت هذه القواعد الكلية في كتب النحويين ومصنفاتهم فيما يعرف بـ " الأبواب النحوية " كباب المرفوعات وباب المنصوبات وباب المجرورات. وهذا النوع من القواعد، في غنى عن الشواهد، لأن القاعدة العامة (الكلية) ليست متهمة، ولا هي في "مظنة" حتى يُطلب لها شاهد يبرؤها، أو يرفع عنها ما لحق بها من تهمة أو مظنة.

الثاني: وتمثله القواعد الجزئية التفصيلية، التي تبحث في التفصيلات الجزئية والدقيقة للظاهرة اللغوية، التي قد لا يضمنها شيوع الاستعمال، من ذلك مثلا: قواعد التقديم والتأخير، والحذف والزيادة. ويمكن أن نصف هذا النوع من القواعد، بأنه يمثل جانبا مهما من النظام اللغوي الذي لا يرد على أصل الوضع الأول، أو ما يمكن أن نطلق عليه مصطلح (النص العدولي)⁹ الذي عدل به عن أصل وضعه إلى صورة أخرى، يتطلبها الموقف ويرتضيها السياق، شريطة توفر الدليل، وعدم الإخلال بمقاصد اللغة ومعاني الكلام. وقد نبه إلى ذلك علماء أصول النحو العربي، ومما ثبت عنهم ن قول أبي البركات الأنباري: " من تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل."¹⁰

وعليه، فإن الشاهد عند النحويين وسيلة لا غاية في حد ذاتها، وسيلة لغاية تتمثل في تأكيد قاعدة وتأبيدها، أو نفيها وردها، مثلما كان الاستقراء " وسيلة لتحقيق الهدف الأسمى، وهو الصياغة العلمية للظاهرة، أي تحويل الوصف إلى معيار."¹¹ ولعل مرد ذلك، في تقديري، أن طول مدة الوصف، وعدم تجاوزها، يبقي الدرس النحوي في مراحل الأولى، بل قد يتضاءل شيئاً فشيئاً، حتى يتبدد أو ينقرض أو يكاد، كما هو الحال مع النحو الكوفي.¹²

لقد كان النحاة الأوائل على دراية تامة، ووعي كامل بما يمكن أن يوجه إلى قواعدهم وقوانينهم، المبنية على الاستقراء والوصف، من انتقاد، فعمدوا إلى النص على صحة المسموع ووثاقته وفصاحته، وقبول عربيته. وفي كتاب سيبويه أمثلة كثيرة لهذا الذي نصوا عليه؛ يقول سيبويه: " وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول."¹³ و: " حدثنا الخليل أنه سمع من العرب من يوثق بعربيته، يُنشد هذا البيت."¹⁴ و: وزعم من نثق به، أنه سمع روبة يقول: هذا غلام لك مقبلاً."¹⁵ ولعل سيبويه يقصد هنا بـ (من نثق به) أستاذه الخليل بن أحمد. ومما ورد في الكتاب أيضاً، قول سيبويه: " وحدثنا يونس (ت 182 هـ) أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون."¹⁶ ونحو ذلك كثير في الكتاب.

ويعقد ابن جني في خصائصه باباً يتحدث فيه عن هذا الشأن، أي التثبت من صحة ما ينقل عن العرب، وصدق الرواة والنقلة، فيقول في (باب في صدق النقلة وثقة الرواة والحملة): " هذا موضع من هذا الأمر لا يعرف صحته إلا من تصور أحوال السلف فيه تصورهم، ورآهم من الوفور والجلالة بأعيانهم، واعتقد في هذا العلم الكريم ما يجب اعتقاده له، وعلم أنه لا يوفق لاختراعه وابتداء قوانينه، إلا البرُّ عند الله سبحانه، الحفيظ بما نوه به، وأعلى شأنه."¹⁷ ويقول عن الأصمعي، اللغوي المعروف: " وهذا الأصمعي - وهو صناجة الرواة و النقلة، وإليه محط الأعباء و الثقل، ومنه تُجنى الفقر والمُح، وهو ريحانة كل معتقب ومصطبج - كانت مشيخة القراء وأمثالهم تحضره - وهو حدث - لأخذ قراءة نافع عنه. ومعلوم كم قدر ما حذف من اللغة فلم يثبت، لأنه لم يقو عنده، إذ لم يسمعه."¹⁸

كان هذا هو دأب اللغويين والنحويين الأوائل، ومنهجهم في الحرص على تحقيق شروط العمل العلمي الذي يمارسونه، أي النص (التنصيص) على معايير الصحة

والسلامة، حماية للقوانين اللغوية والقواعد النحوية، حتى إذا اطمأنوا إلى سلامة تلك المقاييس، وصحة تلك المعايير ودقتها، استأنسوا بها، وتخففوا شيئاً فشيئاً من النص على معايير سلامة ذلك المنقول، كما يبدو ذلك واضحاً في مؤلفات المتأخرين من النحويين، من أمثال شراح المتنون.

وإذا كان من حق الدارس المتتبع لشأن الدرس النحوي العربي ، أن يسأل : لماذا قصر النحاة العرب الدرس النحوي على هذا المستوى من اللغة - أعني المستوى المعياري - والذي أفضى بهم إلى وضع قواعد العربية ، على أساس من النصوص المختارة، فأبعدهم - كما يظن بعض الدارسين- عن الاستعمال الشائع في هذه اللغة ، الأمر الذي أدى بهم إلى أن يواجهوا نصوصاً تخالف ، أو تبدوا أنها تخالف ما وضعوه من قواعد ، فاضطروا إلى التأويل والتقدير، واعتساف التفسير؟

وللإجابة عن هذا السؤال المشروع ، نقول : إنه ينبغي أن نفهم الأشياء في سياقها، فقد ثبت أن النحو العربي ، وهو علم شرعي ، شأنه شأن العلوم الشرعية الإسلامية الأخرى ، نشأ لغاية سامية ، هي فهم النص القرآني الكريم، " فاللغة التي توجه إليها النحاة هي هذا النص الذي هو مناط الأحكام في الحياة الإسلامية ، والذي هو أيضاً (إعجاز) لغوي ، ومن ثم كان توجههم إلى النصوص الأدبية - والشعرية منها خاصة - لاستخلاص القوانين التي تدور عليها العربية التي نزل بها القرآن الكريم. ونحسب أن هذا أمر ضروري لفهم طبيعة النحو العربي، ووضعه في إطاره الصحيح".¹⁹

ثم إن النحاة لم يذكروا أنهم يقعدون للعربية العامة، أي تلك التي يستعملها عامة الناس، وفي كل شأن ، تلك التي تتخذ مظاهر مختلفة ، باختلاف الزمان والمكان ، وباختلاف الفئات والمقامات ، وإنما وجدناهم يصرحون ويؤكدون أنهم يقعدون لعربية مخصوصة ، عربية تصلح لفهم لغة القرآن ؛ فقد كان البحث عن نقاء اللغة وفصاحتها غاية من غاياتهم ، بل كانت غايتهم الأولى والأهم . ونقاء اللغة وفصاحتها، لم يكن ليتحقق في كل لسان ينطق بالعربية ويلهج بها ، بل كان ذلك محصوراً في بيئات دون أخرى ، يقول ابن جني في هذا الشأن ، في (باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عم أهل الوبر): " علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة من الإخلال والفساد

والخلل ، ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم ، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر.²⁰

وإذ قد ثبت أن الدرس اللغوي الوصفي يهتم بالمتكلم كثيرا؛ فقد استعان اللغويون والنحويون العرب القدماء ، بالعنصر البشري ، ممثلا في أصحاب اللغة الناطقين بها ، يأخذون عنهم مختلف النطوق (سماعا ورواية)، التي يمكن قيام التحليل اللغوي على أساسها، وكان من شأن تلك النطوق أن يعترضها شيء من المسائل التقديرية ؛ فيكفي أن يقال مثلا: إن الخبر في جملة ما، محذوف لدلالة الحال عليه ، أو: إن في جملة ما، محذوفا يقدر بما يناسب تمام المعنى. ومثل هذه التقديرات ونحوها، لم يصطنعه النحاة، ولم يأتوا به من تلقاء أنفسهم ، ولا ألزموا به أحدا ، بل هو نظر واستنباط ، ثم تعليل وتفسير.²¹

ثانيا : التأويل:

التأويل في اللغة هو التدبير والتقدير والتفسير. وهو أيضا المآل والمصير؛ يقول ابن فارس في المقاييس: " ... ومن هذا تأويل الكلام وهو عاقبته وما يؤول إليه."²² والتأويل مبدأ من المبادئ التي بني عليها النحو العربي، ويتمثل في مختلف الأساليب المتبعة في إضفاء صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص و القواعد. وهو بهذا المعنى حمل النصوص التي لم تتوافر فيها -ظاهريا- شروط الصحة -حويا- إلى موقف تتسم فيه بالصحة النحوية. وعليه ، فالتأويل لا يكون" إلا إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة، فيتأول."²³

ويهدف التأويل عند النحويين إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما: صحة القواعد و سلامة النصوص. وإذا تأملنا هذين الهدفين، في ضوء أبعاد التأويل النحوي وأساليبه المختلفة ، أدركنا أن الغاية الحقيقية التي يتوخاها النحويون، تقف عند حدود تصحيح القواعد، بتسوية ما يختلف معها من نصوص عصور الاستشهاد والاحتجاج، بواسطة التأويل.²⁴ ومما سبق يتبين أن جوهر التأويل عند النحويين، ليس سوى مظهر من مظاهر الالتزام بالنصوص، من حيث هي :

أ- نصوص موافقة للقواعد، فيتم قبولها، والأخذ بها كما هي.
 ب- نصوص تبدو لهم مخالفة للقواعد، فيتأولونها تأويلات تبعتها عن التأثير في تلك القواعد؛ إذ يعمدون إلى تفسيرات وتخريجات - وقد برعوا في ذلك- يناون بها عن معارضتها قواعدهم، أو يُضعف تأثير تلك المعارضة، بل يعملون على ألا يكون هنالك أثر لمعارضة أصلا.²⁵

وليتحقق لهم ذلك، قد يعمدون إلى إعادة صياغة التراكيب، حتى تبدو في صورة لا تتعارض فيها مع القواعد، بل تلبّي كل ما تحتاج إليه تلك القواعد، وتفي بكل ما تفرضه الضوابط والأحكام، يدفعهم إلى ذلك اعتقادهم أن وراء النص الموجود - فعليا - تركيبا آخر، أو صورة أخرى، وأن هذا التركيب الذي ليس له وجود فعلي-مفترض- هو الأصل النظري المجرد (البنية العميقة)، وهو محور التقعيد ومداره. وصور هذه التأويلات والتخريجات كثيرة متعددة في مباحث النحويين، لعل أشهرها، وأوسعها تناولاً بالتتابع والاستقصاء، الحذف والزيادة، التقديم والتأخير، الحمل على المعنى، الفصل والاعتراض، ونحوها. وقد عقد ابن جني، في خصائصه، أبوابا تتبع فيها هذه المباحث، تتبعا دقيقا مفصلا.²⁶

وبهذا الصنيع، قد يصل الخيال النحوي (التجريد)²⁷ في بعض الأحيان إلى إهمال الهدف العلمي الحقيقي من البحث اللغوي، وهو تحليل النص اللغوي الفعلي، الذي يتحقق نطقا أو كتابة، لا صورة مجردة متخيلة، وهو ما تتسبب في الاضطراب واختلاف وجهات النظر، ومن ثم في انفلات أشكال التأويل النحوي - أحيانا - من كل ضابط يتطلبه التقعيد الدقيق السليم.

ويذهب بعض الدارسين إلى أن التأويل في النحو العربي، في مختلف مظاهره وصوره، ضرورة يلجأ إليها دارس نصوص العربية، المستنبط لأحكامها وضوابطها؛ فالدكتور علي النجدي ناصف، يرى أن التأويل والتقدير، كليهما، ضرورة في العربية، لكثرة الإيجاز فيها والحذف، إذ كانت لغة قوم يغلب عليهم الذكاء، ويكفيهم في الفهم الإشارة والرمز.²⁸ كما يذهب إلى أن أكثر ما يكون فيه التأويل والتقدير، دراسة النصوص لاستنباط المسائل والأحكام، وتخريج الشواهد والأمثلة، وتلك ضرورة استوجبته سماحة العربية وطواعيتها.²⁹

ومما تجدر الإشارة إليه أيضا، أن الدكتور ناصف، لا يتردد في الدفاع عن مذهب جمهور النحويين العرب، الذين اعتمدوا على مبدأ التأويل في بناء قواعدهم، فيرى أنهم لم يخلقوا التأويل والتقدير خلقا، ولا تكلفوا القول فيهما ارتجالا - كما يرى بعض الدارسين - بل اعتمدوا قي ذلك على مبادئ سليمة، وأصول متقررة، يحدوهم في ذلك نقل واسع كثير، وملاحظة دقيقة، وحس لغوي غير مدخول.³⁰

عوامل التأويل ومسالك الحوار:

لعل من أهم العوامل التي حملت النحويين إلى اعتماد مبدأ التأويل في تعاملهم مع نصوص العربية، سواء أكان تأويلا لغويا تفسيريا أم عقليا نظريا، ما يمكن إيجازه في أمرين اثنين هما: كثرة الآراء اللغوية والتصورات النظرية من جهة، وتعدد المستويات اللغوية وتداخلها من جهة ثانية؛ أما كثرة الآراء والتصورات، فنجدها في الاعتقاد بالمقولات الأرسطية مثلا، والتي يعتقد الكثير من الباحثين في شأن الدرس اللغوي العربي، أن النحو العربي قد صيغ، في أكثره، على أساسها. ومن تلك المقولات: الجوهر والكم والكيف، والزمان والمكان، ونحو ذلك.³¹

ومن الآراء والتصورات، أيضا، ما يتصل بنظرية العامل وما يتعلق بها من مباحث العلة والقياس (الحمل)، والأصل والفرع ونحو ذلك. يقول الدكتور محمد عيد في هذا الشأن: " فالسبب في وجود التأويل في النحو، نظريات أصول النحو، مثل العامل والمعمول، والعلة والمعلول، والقياس. وقد نما النظر العقلي وأبدع فيه، حتى وصل إلى درجة التعمية والإلغاز".³² أما عن تعدد المستويات اللغوية وتداخلها، فإنه وعلى الرغم من الشروط والضوابط الدقيقة التي وضعها النحويون لأخذ اللغة، وهي الشروط التي وضعها الوصفيون فيما بعد، إلا أن ذلك لم يمنع من أن تتداخل اللهجات فيما بينها، ويختلط الشعر بالنثر، فترتب على ذلك خلط، أو اختلاط بين المستويات الاستعمالية المختلفة، التي كان النحويون يأخذون عنها.³³

ومن الطبيعي، والأمر هكذا، أن نتوقع اللجوء إلى التأويل، بالتقدير أو الحذف أو نحو ذلك، بهدف التفسير الذي لا يمس بالقواعد العامة (الكليات)، أو التصورات النظرية، انطلاقا من اعتقاد النحويين أن الكلام العربي، ومنه النص الشاهد، لا بد أن

يأتي - غالبا - على هيئة نموذج شائع معروف، وطبقا لقواعد محددة ، لا تتناقض فيها ولا شذوذ ، أي طبقا لتوصيف مبني على تتبع دقيق، واستقراء واسع كاف.

مظاهر من الحوار : (مسالك الحوار)

من المؤكد أن النحو العربي في أصله وغايته هو نحو النص، أو علم النص؛ مادته النص وغايته النص كذلك . والمحافظة على تلك النصوص التي تعامل معها النحويون - كما سمعت أو رويت - " كان عرفا سائدا محفوظا ومحافظا عليه بين علماء اللغة ، فإذا جاءت على مقتضى المطرد في أمثالها، اندرجت تحت الأقيسة الشاملة ، وسلكت مسلكا متفردا، وجب التوقف عند هذه الصورة الخارجة عن المألوف في أمثالها ، فتذكر كما رويت دون أن تمتد يد أحد إليها بالتغيير أو التبديل.³⁴

لكن السؤال الملح ، والذي يشغل بال كثير من الدارسين ، هو: هل كانت كل النصوص اللغوية ، التي تعامل معها النحويون ، في منأى عن أي تغيير أو تبديل؟؟ والجواب الأكثر قبولا عند المتتبعين لشأن درس النحوي العربي ، أن بعض النصوص - على الأقل - لم تسلم من التصرف فيها تغييرا وتبديلا، لسبب أو آخر، " فراحت ضحية المنافسة بين النحاة والحاجة للرأي والشاهد، أو الحاجة لما يؤيد الرأي من الشواهد.³⁵

غير أن المنصفين من اللغويين والنحاة ، تتبعوا تلك النصوص المغيرة، ودلوا على وجه الحق فيها، وصححوا وأقاموا ما اعوج منها، بل رفضوا بعضها كلية، ووسموه بالوضع والتزييف. والمظان التي تحوي أمثلة لهذا الأمر معروفة معلومة، مثل : التنبهات على أغلاط الرواة لعلي بن حمزة البصري، و النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، وكتب لحن العوام ولحن الخواص، ثم كتب الخلاف بين النحويين ، ولعل أشهرها : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لابن الأنباري، وغيرها من المصنفات .

سلك النحويون في تعاملهم مع النصوص اللغوية ، ومحاورتها وتأويلها - إذا تطلب الأمر - مسالك عدة ، وتبعا لاعتبارات صيغية وتركيبية وأسلوبية ومعنوية بيانية ؛ لعل أهمها ما يتعلق بدعوى إعادة صياغة التراكيب، وأشكال هذا الأسلوب من أساليب التأويل تتنوع ؛ إذ منها التقديم والتأخير ، والحذف والزيادة والاعتراض، والحمل على المعنى ، ومنها أيضا التقدير والإضمار، وغلبة الفروع على الأصول ، ورد الفروع إلى الأصول ،

ونحو من الأشكال والأساليب المختلفة ، التي تعج بها مدونة النحو العربي، والتي تبين الأبعاد الحقيقية التي بلغتها ظاهرة التأويل في التراث النحوي العربي. وفيما يلي عرض وجيز لمسلك واحد من أهم مسالك التأويل في الدرس النحوي العربي، هو:

الحمل على المعنى :

من مسالك التعليل التي سلكها النحاة في تعاملهم مع النصوص التي بدت لهم مخالفة لأصل القواعد الأصولية : بنية أو تركيباً أو دلالة ، التأويل باعتماد الحمل على المعنى ، وهو مصطلح قريب من التأويل ، مصطلح يشيع استعماله عند البصريين، من أمثال عيسى بن عمر ويونس بن حبيب والخليل وسيبويه، ومن تبعهم من النحويين ؛ فقد ذكر سيبويه أن عيسى بن عمر يعلل رفع (الأول فالأول) في قول العرب : > ادخلوا الأول فالأول <، وهما كلمتان رفعتا من غير رافع ، لأن الفعل (ادخلوا) اختص بواو الجماعة، يعلل ذلك بتضمن الفعل (ادخلوا) معنى (فليدخل) . يقول سيبويه : " وكان عيسى يقول : ادخلوا الأول فالأول ، لأن معناه : ليدخل ، فحملة على المعنى." ³⁶

أما ابن جني ، وهو الذي بلغ التأويل عنده مداه ، فقد عقد في خصائصه عدة أبواب وفصول، بحث فيها أساليب التوسع في العربية؛ مثل: (فصل الحمل على المعنى) ، الذي يقول فيه: " اعلم أن هذا الشرح غور من العربية بعيد ، ومذهب نازح فسيح ، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً... " ³⁷، ومنه قوله تعالى : { فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي } الأنعام : 78، أي هذا الشخص أو هذا المرئي ونحوه ... وأنشدوا :

أتهجر بيتا بالحجاز تلتفتُ به الخوفُ والأعداء من كل جانب

ذهب بالخوف إلى المخافة . وقال لبيد :

فمضى وقدمها وكانت عادةً منه إذا هي عردت إقدامها

إن شئت قلت: أنت الإقدام لما كان في معنى التقدمة، وإن شئت قلت: ذهب إلى تأنيث العادة. ³⁸ ويقول في: (باب إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد): " اعلم أن هذا موضع قد استعملته العرب، واتبعها فيه العلماء. والسبب في هذا الاتساع أن المعنى المراد مفاد من الموضوعين جميعاً، فلما أدنا به وأدنا إليه سامحوا أنفسهم في العبارة عنه؛ إذ المعاني عندهم أشرف من الألفاظ. " ³⁹

وإذا كان بعض الدارسين يعيبون على نحاة العربية مثل تلك التعليقات والتأويلات ، لأنها - على حد زعمهم - تبتعد بقواعد العربية عن طبيعة اللغة ووظيفتها التواصلية ، أي عن الواقع اللغوي ؛ فعلي أبو المكارم يرى : " أن النحاة كانوا لا يبدؤون - في محاولتهم تبرير الاختلاف بين القواعد والنصوص، تسويغاً للقواعد ذاتها - من الواقع اللغوي وإنما من الصورة الخيالية لهذا الواقع ، ومن ثم لم يتناولوا الواقع كما هو، وإنما تناولوه من خلال ما يسبغه عليه التصور المجرد له. وقد كانت نقطة البدء الخيالية هذه سبباً في انفلات أشكال التأويل النحوي من كل قيد ، بل في وقوعها في التناقض.⁴⁰ أما جلال شمس الدين، فيرى أن تلك التعليقات التي سلكها نحاة العربية، لا تعدو أن تكون افتراضات تجريدية وحلول عقلية لا فائدة من ورائها، ولكنها العقلانية التي أخذ النحاة أنفسهم بها في صياغة قواعدهم.⁴¹

وزعم هؤلاء زعم غير مقنع - في تقديري - لأنه مبني على فهم قاصر؛ إذ قد يكون فاتهم " أن الفكر العربي تخطى حدود الشكل في الدرس النحوي، وأن علماء النحو أرسوا دعائم معنوية، عبرت عن مقاصد المتكلمين في الميادين المختلفة، ومنها التي يدعي المحذثون أنهم قد ابتكروها أو خاضوا فيها لأول مرة.⁴² يقول الدكتور نهاد الموسى ، في معرض حديثه عن إشكالات العلاقة بين مستويي اللغة : السطحي والعميق ، واتجاه التحويليين إلى فحص هذا البعد من أبعاد الظاهرة اللغوية، وإحكامهم بأحكام حاولوها: " ولكن المهم في الأمر هنا أننا نجد النحاة العرب يتنبهون إلى هذا البعد بتبصرهم في أمثلة الاستعمال الجاري ، ثم يعللونه.⁴³ وهذا ما ذهب إليه - أيضاً - الدكتور هادي نهر، يقول: " إن مستوى الأبنية المقدر (العميقة) من خلال النظر إلى المواقف الخارجية، وأحوال الخطاب عندهم أهم من مستوى اللفظ أو (الأبنية السطحية)، باعتبار أن الأبنية العميقة هي أسس التفكير، وهي التي تستوعب المفاهيم والأفكار، وما دور الأبنية السطحية إلا القيام بصوغ المفهوم على شكل تراكيب أصولية.⁴⁴

يتبين مما سبق ، كيف كان النحاة العرب القدماء يتعاملون مع نصوص اللغة ، وفقاً لمعطيات المواضع المتعارفة ، وتبعاً لمقتضيات المعنى ونواميس العربية الغالبة ؛ فقد كان اعتبار المعنى - عندهم - ضرباً من اختيار الاطراد في التفسير النحوي، وكأنما كانوا

يتعاونون هذا الملحظ ، ليمتحنوا صلاحيته في إطار محاوراتهم ومناظراتهم الخلاقية الخصبة.

خاتمة :

بعد هذا التتبع السريع لمنهج النحويين العرب القدماء في محاورتهم نصوص العربية، لغرض استنباط القواعد ، وسن القوانين والأحكام ، يمكن أن أجمل أهم الملاحظات التي قادني إليها هذا التتبع فيما يلي :

حدد النحاة العرب موضوع دراستهم ، واستطاعوا أن يبنوا منوالا إجرائيا، يمكنهم من تحليل ما لا يتناهى عدده ونوعه من ملفوظات لسانهم، وأدركوا أن الكلام بقدر ما يتألف من عناصر لغوية خاصة ، قد يقوم على عناصر أخرى غير لغوية، نراها أو نسمعها أو نحو ذلك مما يصير في مجال خبرة الحواس، فتصبح كأنها أجزاء في بناء اللغة ، تقوم مقام العناصر اللغوية الخالصة.

كان "الحوار" و" الحجاج "ممارسة واضحة في أعمال النحويين العرب القدماء ؛ إذ مزج جمهور النحاة في أعمالهم، الأحكام النحوية بأدلتها وحججها، المتفق عليها والمختلف فيها ، حتى بدت كالتسياب الذي يحمي الضوابط والأحكام من الاعتداء أو التبدد أو نحو ذلك ، بهدف المحافظة على ملامح شخصية النحو العربي وخصوصياته.

تعامل نحاة العربية مع النصوص اللغوية انطلاقا من أنها خاضعة لمناسبات القول ومتطلبات المواقف والسياقات، ومن حيث هي ظاهرة ثنائية ذات مستويين؛ مستوى سطحي ظاهر، ومستوى عميق خفي، فتهياً أن تكون لهم أنظار لطيفة في طرد مقابيسهم ، وتطويع الظواهر اللغوية المتغايرة : تعليلا وتأويلا وتفسيرا.

كان النحويون العرب يعولون على المعنى معولا كبيرا- خلافا لما اتهموا به من اعتدادهم بالشكل وإهمال المعنى- بل إن التفاتهم إلى المعنى عامة ، والمعنى الدلالي خاصة ، كان يمثل ملحظا ثابتا ، يفزعون إليه ويصدرون عنه في التفسير النحوي ، وخاصة إذا تخلف التفسير على المستوى النحوي الخالص.

كان تفسير النص أسمى أهداف علماء النحو العربي، إذ أدركوا أن الاكتفاء بالوصف والتحليل غير كاف لاكتساب صفة العلم ، لأن الوصف إنما يعتمد الشكل أو المظهر ، والمظهر ليس دالا بالضرورة على الجوهر، كما أن القاعدة تجريد للوصف، لأنها تعيد

إنتاجه. وإذا كان الوصف خادعا، كانت القاعدة كذلك ، أما التفسير فإنه يتجاوز الوصف والقاعدة معا لأن هدفه الجوهر لا المظهر .

الهوامش:

- ¹ - حسن خميس الملح ، الحجاج في الدرس النحوي، مجلة عالم الفكر ، م 40 ، ع 2 ، 2011 ، ص :126.
- ² - الزمخشري، راجع الكشاف ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، (د ط) 1986 ، 1 / 1-4 .
- ³ - نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ط 1987، ص: 20، 21 .
- ⁴ - اللغة مجال بحث مشترك بين علمي اللغة والنحو، غير أن منهج اللغوي ووسيلته هو الاستقراء التام، وبالتالي تكون نتائجه معرفة « تجميعية »، أما النحوي، فوسيلته في ذلك الاستقراء الناقص، الذي يستغنى فيه بالقواعد المطردة عن الأمثلة الكثيرة ، ونتائج علم النحو (النحوي) نظام مضبوط ومعرفة "صناعية" .
- ⁵ - ينظر نص الفارابي الذي أورده السيوطي في: الاقتراح، ص:56 ، و: المزهر، 1/209.
- ⁶ - اختيار لغة الشعر لتكون مرجعية لوضع القواعد وسن الضوابط و القوانين، أمر بحاجة إلى مناقشة ومراجعة...
- ⁷ - محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1988، ص:191.
- ⁸ - المرجع السابق ، ص: 209.
- ⁹ - ثمة ملاحظة مهمة لا ينبغي أن نفوت أي دارس للعربية، هي أن قواعد هذه اللغة تتسع لألوان شتى من التصرف في دوالها ومدلولاتها، سيما ما يتعلق بالظواهر التركيبية ؛ كالتقديم والتأخير، واحذف والزيادة والاعتراض ، ونحو ذلك من التغيرات التي تلحق ببناء الجملة ، بل بناء اللغة بعامتها. وكان ابن جني قد أطلق على هذه الميزة التي تتميز بها العربية ، مصطلح : " شجاعة العربية." انظر: ابن جني، الخصائص، تح :محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، (د ط) 1952 ، 2 / 360.
- ¹⁰ - الأبنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ، دار الفكر ، بيروت ، (د ط) (د ت) ، 300/1.
- ¹¹ - حسن خميس الملح ، التفكير العلمي في النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2002 ، ص:76.

- 12- لم يُكتب للنحو الكوفي الشيوخ والانتشار في أوساط الدارسين والمتعلمين، بل بقي حبيس بعض المصنفات التي تركها أعلام المدرسة الكوفية، لأسباب كثيرة، منها عدم تجاوز مرحلة الوصف والاستقراء، فضلا عن أسباب أخرى لا يسمح المقام ذكرها.
- 13- سيبويه، الكتاب، تج: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1988، 92/2.
- 14- المصدر نفسه، 110/2.
- 15- نفسه، 113/2.
- 16- نفسه، 337. والمقصود بـ "يونس" يونس بن حبيب أستاذ الخليل بن أحمد (ت 82 هـ).
- 17- الخصائص، 309/3.
- 18- نفسه، 311/3.
- 19- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث - بحث في المنهج - دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، (د ط) 1986، ص: 49.
- 20- الخصائص، 5/2.
- 21- انظر: محمود سليمان ياقوت، قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين، دار المعارف، مصر، (د ط) (د ت)، 1985. عن: جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين - دراسة إبستومولوجية - مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، (د ط) 1994.
- 22- ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، (د ط) 1979، 162/1.
- 23- الاقتراح في علم أصول النحو، ص: 39. و: المزهرفي علوم اللغة وأنواعها، تج: محمد أحمد جاد المولى وزملاؤه، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، ط3، (د ت) 358/1.
- 24- انظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د ط) 2006، ص: 232.
- 25- انظر المرجع نفسه، ص: 233.
- 26- انظر: الخصائص، 360/2 - 435.
- 27- انظر - مثلا- نص الحوار الذي جرى بين أبي عمرو الجرمي والفراء، حول عامل الابتداء: الإنصاف في مسائل الخلاف للأبنباري، 49/1.

- 28- انظر : علي النجدي ناصف، من قضايا اللغة والنحو ، مكتبة نهضة مصر، ص: 83.
- 29- انظر المرجع نفسه، ص: 87.
- 30- المرجع نفسه ، ص : 92.
- 31- انظر مثلا : تمام حسان ، الأصول ، ص : 241.
- 32- محمد عيد، أصول النحو العربي ، عالم الكتب ، القاهرة ، (د ط) ، 1978 ، ص : 189.
- 33- انظر : حلمي خليل ، العربية وعلم اللغة البنيوي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1988 ، ص: 34.
- 34- الاستشهاد والاحتجاج باللغة ، ص : 212.
- 35- المرجع نفسه ، ص: 212.
- 36- الكتاب ، 398/1 .
- 37- الخصائص، 411/2
- 38- المصدر نفسه ، 415/2-416.
- 39- المصدر نفسه ، 466/2 .
- 40- أصول التفكير النحوي ، ص: 252 .
- 41- انظر : جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين ، مع مقارنته بنظيره عند البصريين - دراسة إبستمولوجية - مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، (د ط) 1994 ، ص : 166 .
- 42- انظر : المرجع نفسه، ص : 166 .
- 43- نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص: 83.
- 44- هادي نهر ، نظرية السياق- المقام والموقف الكلامي بين اللغويين العرب والأجانب ، مجلة آداب المستنصرية، العراق، العدد 24-25، 1994، ص: 87. وانظر : عز الدين مجذوب ، المنوال النحوي العربي - قراءة لسانية جديدة - دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع ، وكلية الآداب والعلوم الإنسانية ، سوسة - تونس ، ط 1 ، 1998 ، ص: 168 .